

## الصّفة المشبّهة: دراسة صرفية نحوية تحليلية

إبراهيم شعبان

sharifibrahimshaaban@gmail.com

مت طيب بن فا

mattaib@um.edu.my

أحمد عارفين بن صفر

arifin@um.edu.my

قسم اللغة العربية ولغات الشرق الأوسط، جامعة مالايا

## الملخص

فهذه المقالة تتضمّن دراسة " الصّفة المشبّهة " وهي دراسة صرفية نحوية تحليلية مكتبية؛ بنيت على أساس الاطلاع على المصادر والمراجع العربية الموثوقة بها، وكذلك للوقوف على آراء علماء اللغة ثم الإتيان بنماذج معتبرة من النصوص العربية سواء من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو من الشعر والنثر العربي الفصيح في تحليل بسيط مبرهن بأقوال العلماء، كما تهدف الدراسة إلى تعريف الصفة المشبّهة وأقسامها وأوزانها وأحكامها، ومن النتائج التي يحصل عليها الواقف على هذه المقالة؛ أنه يدرك تباين التعريفات للصفة المشبّهة من حيث الاتفاق والاختلاف لدى علماء اللغة، وإفاضة المحدثين في ذلك كإسهاب الغلابيني وغيره، ويتغذى بحديث سيبويه عن إعمالها وأنها تذكر وتؤنث وتعرف بالألف واللام كما تتنى وتجمع بالواو والنون، ثم يكتحل عينيه كاشفا لعلاقة الصفة المشبّهة باسم الفاعل ومجاراتها للمضارع حركة وسكونا، ويختتم الواقف عليها بمعرفة الوفاق والخلاف في قياسيتها، وأحكام معمولها، وكونها أدخل المشتقات في اللبس، وعملها لمشاكلة اسم الفاعل: رفعا ونصبا على وجهين؛ وجرًا بالإضافة، وكل ذلك في طريقة ميسرة مبسطة تقرّب المعنى وتسهل الوصول إلى إدراك هذه الأحكام النحوية والصرفية لدى طلاب العربية خاصة وللناطقين بغيرها عامة.

**الكلمات المفتاحية:** الصّفة المشبّهة، دراسة، صرفية، ونحوية.

**Abstract**

This paper is a desk study of the morphological and grammatical analysis about “ the attributive participle”, and is carried out on the basis of comprehensive research from reliable Arabic language references and from thorough investigations of Arabic linguistics, and also finding out authentic examples from sources of Arabic language such as the holy Quran, the glorious Hadith, poems and Arabic write-ups. The paper also focusses on definitions, types, scales and rules of attributive participle. The outcomes from this paper is to comprehend the different definitions of attributive participle based on the unanimous and un-unanimous consensus by the Arabic linguistics and the stands given by Sibawayh, in which it can be used as masculine, feminine and can be definite by Arabic “Alif-and-Laam”, similarly, it can be ‘Muthanna’ dual and sound plural. Moreover, the relationship between “attributive participle” and “present participle” and its closeness sound with present tense “Al-Fi’il al mudhari” can vividly be known. In conclusion, the unanimous and un-unanimous consensus by the Arabic linguistic about the object of attributive participle can be known, and these has been carried out in a way that simplify the understanding of the morphological and grammatical rules to the students of Arabic language.

## المقدمة

علم النحو والصرف علمان قديمان كتب فيهما كثير من الباحثين قديما وحديثا، وقد كانا قديما علمين مندمجين في محور واحد حيث إنّ الكتب القديمة لا تفرّق بين الدراسات النحوية والصرفية بل تعتبرهما علما واحدا، وقد أسس علي بن أبي طالب رضي الله عنه لعلم النحو وأشار إلى أبي الأسود الدؤلي إلى تقسيم الكلام العربي ثلاثة أقسام: ١- اسم، ٢- وفعل، ٣- وحرف، وغيرها من جذور النحو العربي. وقد أخذ علماء الصرف معاني التصريف من مشكاة القرآن الكريم كقوله تعالى: "وتصريف الرياح" (البقرة: ١٦٤) أي: تقليبها وتغييرها، ثم انفرد علم الصرف كعلم مستقل قائم بذاته، وكتب فيه العلماء وألّفوا ودقّقوا وتبحّروا وصنّفوا، فالصفة المشبهة إحدى تلك الموضوعات القيمة التي عني بها الباحثون الصرفيون والنحويون وخاصة في دراسة المشتقات العاملة، فهذه الدراسة جامعة لما تبعث نحوًا وصرفًا عن الصفة المشبهة من حيث التعريفات وأبحاث العلماء في تنوع التعريفات وإدلاء كلٍّ بسهمه ودلوه مبيّنًا دلالات الصفة المشبهة على الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع أو المستقبل، وقد شملت كذلك ذكر علاقتها باسم الفاعل ورأي سيبويه في ذلك وذكر أوجه الاختلاف بينهما أيضا عند العلماء، ثم الوقوف على أقسامها من حيث التشبيه عمومًا وخصوصًا واختلافًا وسبب تسميتها بالصفة المشبهة، والحديث عن صياغتها من الفعل اللازم دون المتعدّي وبيان أوزانها الغالبة بل وعدم قياسية هذه الأوزان عند الرضي إلا ما جاء من الألوان والعيوب الظاهرة، وأنّ الصفة المشبهة أدخل المشتقات في باب اللبس كما ذكر ذلك الدكتور تمام حستان، وعملها لمشابهة اسم الفاعل وما صرح به ابن عصفور في عملها معرفة كانت أو نكرة أو كون معمولها معرفًا بالألف واللام أو مضافًا إلى فيه الألف واللام أو مضافًا إلى الضمير، وكذلك يشترط لعملها ما اشترط لعمل اسم الفاعل وتكتمل الدراسة ببيان أوجه أربعة إعرابية لمعملها؛ رفعًا ونصبًا على وجهين ثم جرّه على الإضافة.

## تعريف الصفة المشبهة

لم يذكر اللغويون الأوائل كسيبويه والمبرد وغيرهما تعريفًا للصفة المشبهة، فسيبويه ذكرها ذكرًا وسمّاها الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه، وتحدّث عن إعمالها. (سيبويه، ٢٠٠١).  
ويعتقد أنّ أوّل من عرفها تعريفًا كاملاً هو ابن الحاجب حيث قال: "الصفة المشبهة ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت"، (ابن الحاجب، ٢٠١٠).  
وجاء في (شرح ابن عقيل، ١٩٦٤).

"صِفَةٌ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ # مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ فَاعِلٍ".

وهي -أيضاً- اسمٌ مشتقٌ يدلّ على الثبوت، والدوام، ويتميّز عن غيرها من المشتقات باستحسان إضافتها إلى فاعلها في المعنى، نحو: حسن الوجه، وطاهر القلب، وهذا لا يجوز في غيرها من المشتقات؛ فلا تقول: زيدٌ ضاربُ الأبِ عمراً، والمقصود: ضاربُ أبوه عمراً"، (الزحشري، ١٣٢٣هـ)، و(الأزهري، ٢٠٠٠).

وقال صاحب المفصل: "هي التي ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهة بها في أنّها تُذكر وتؤنث وتُجمع، نحو: كريم وحسن وصعب"، (ابن يعيش، ٢٠٠١). وعلّق شارحه: الصفة المشبهة باسم الفاعل ضربٌ من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جري أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وإنما لها شبه بها، وذلك من قبل أنّها تُذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام، وتثنى وتجمع بالواو والتون" (ابن يعيش، ٢٠٠١).

وقال الأزهري: "هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدوث، وخاصة أنّها استحسنت فيها أن تضاف لما هو فاعل بها في المعنى، سواء كانت وصفاً لازماً لا يمكن انفكاكه كطويل الأنف وعريض الحواجب، أم يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فإنّ الحسن والتقاية والطهارة ممّا يوجد ويفقد (الأزهري، ٢٠٠٠).

وقد أسهب الغلابي في توضيح المقصود بالصفة المشبهة حيث قال: "هي صفةٌ تُؤخذ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت لا على وجه الحدوث: كحسن وكريم وصعب وأسود وأكحل، ولا زمان لها لأنّها تدلّ على صفات ثابتة. و الذي يطلب الزمان إنّما هو الصفات العارضة، وإنّما كانت مشبهة باسم الفاعل لأنّها تثنى وتُجمع وتُذكر وتؤنث، ولأنّها يجوز أن تنصب المعرفة بعدها على الشبه بالمفعول به، فهي من هذه الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد" (الغلابي، ٢٠٠٠).

فالصفة المشبهة لا اعتبار فيها -إذن- للزمان ولا للحدوث؛ لأنّها تدلّ على الدوام والثبوت، أمّا المشتقات الأخرى كاسم الفاعل مثلاً فيمكن أن تكون للماضي أو الحاضر أو المستقبل. فيتبيّن من هذه التعريفات أنّ الصفة المشبهة: هي اسم مشتق من الفعل اللازم للدلالة على الحدث وعلى من اتّصف به دلالة تفيد الثبوت لا التجدد والطرؤ.

### علاقتها باسم الفاعل

ذكر سيبويه أنّ الصفة المشبهة شابهت اسم الفاعل في العمل التحوي حيث إنّ كلاهما يعمل عمل فعله، فيرفع فاعلاً وينصب معمولاً، يقول سيبويه في ذلك: "هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنّما شَبَّهت بالفاعل فيما عملت فيه" (سيبويه، ٢٠٠١).

ولكن أكثر اللغويين يرون أنّ بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أوجه تشابه كثيرة غير العمل التحوي، يقول (عبّاس حسن، ١٩٧٤): " إنّ الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل في أمور، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة سمّيت "الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي لواحد" أهمّ هذه الأمور:

١ = الاشتقاق.

٢ = الدلالة على المعنى وصاحبه.

٣ = عملها النصب في (الشبيه بالمفعول به).

٤ = قبول التثنية والجمع والتذكير والتأنيث."

ويجمع معظم اللغويين المحدثين على أوجه الاتفاق هذه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به. (قباوة، ١٩٩٤).

(حامد وجبر، ١٩٩٩).

ومع كل هذا التشابه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فقد ذكر العلماء-أيضا- أمورا يختلفان فيها عن

بعضهما البعض، ومن هذه الأمور ما ذكره ابن هشام:

١ = أنّها تصاغ من اللازم دون المتعدّي كحسن وجميل وهو يصاغ منهما كقائم وضارب.

٢ = أنّها للزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع ولا المستقبل وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

٣ = أنّها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه كظاهر القلب وضامر البطن ومستقيم الرأى ومعتدل القامة، وهي

غير جارية له وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن ولا يكون اسم الفاعل إلا مجاريا له.

٤ = أنّ منصوبها لا يتقدّم عليها بخلاف منصوبه ومن ثمّ صحّ النصب نحو: زيد أنا ضاربه وامتنع نحو: زيد أبوه حسن

وجهه.

٥ = أنّه يلزم كون معمولها سببياً أي متصلاً بضمير موصوفها إمّا لفظاً نحو: زيدٌ حسنٌ وجُهِهُ، وإمّا معنى نحو: زيدٌ

حسنٌ الوجه. (الأزهري، ٢٠٠٠).

ووافق ابن هشام في هذا جلّ اللغويين المعاصرين، (قباوة، ١٩٩٤). و(حامد، ١٩٩٩). وأضاف بعضهم

أوجه اختلاف أخرى، (موقدة، ٢٠٠٩). مثل:

١ = تعددت صيغ الصفة المشبهة القياسية وكثرت أوزانها المسموعة، بخلاف اسم الفاعل الذي له صيغة قياسية واحدة

من الثلاثي وهي صيغة (فاعل)، وأخرى من غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة وكسر ما قبل

آخره.

٢ = تدلّ الصفة المشبهة على التّبوت، بينما يدلّ اسم الفاعل على الحدوث.

٣ = يستحسن إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل.

٤ = لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، أمّا اسم الفاعل فيجوز ذلك.

٤ = لا تتعرّف الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بالإضافة، أمّا اسم الفاعل فيتعرّف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي أو أريد به الاستمرار؛ وذلك لأنّ الصِّفَةَ تدلّ على الحاضر، أمّا اسم الفاعل فيكون للماضي والحاضر والمستقبل.

٥ = تأنيث الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ يكون بقاء التأنيث، نحو: طيّبة، أو بألف التأنيث، نحو: بيضاء، واسم الفاعل لا يؤنث إلاّ بقاء التأنيث، ولا تدخله ألف التأنيث.

### أقسام الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ:

فالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: قسم اتفق التحوّيون على أنه يشبه عمومًا.

الثاني: قسم اتفق التحوّيون على أنه يشبه خصوصًا.

الثالث: قسم فيه خلافٌ.

فالقسم الأول: الذي يشبه باسم الفاعل عمومًا؛ هي: كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث، والمراد بالعموم أن تجري صفة المؤنث على المؤنث، والمذكر على المذكر، والمؤنث على المؤنث، والمؤنث على المذكر، مثال ذلك " مرزئ برجلٍ حسنِ الوجهِ."

والقسم الثاني: الذي يشبه باسم الفاعل خصوصًا هي كل صفة لفظها ومعناها خاصٌ بالمذكر أو بالمؤنث، والمراد بالخصوص أن تجري صفة المذكر على المذكر، والمؤنث على المؤنث. مثال ذلك: "عذراء" في المؤنث و " ملتح" في المذكر، تقول: " مرزئ برجلٍ مُلتحِ الإبن" و " بامرأةٍ عذراءِ البنت".

ولا يجوز أن تقول: " مرزئ برجلٍ أعذرِ البنت"، ولا " بامرأةٍ ملتحيةِ الابن" لئلاّ تحدث لفظا ليس من كلام العرب.

والقسم الثالث: الذي فيه خلاف كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاصٌ بأحدهما، مثال ذلك: "حائض" في المؤنث و " خصي" في المذكر، فتقول: " مرزئ برجلٍ خصيِّ الابن وبامرأةٍ حائضِ البنت" (ابن عصفور، ١٩٨٢).

### صياغة الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ

تصاغ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ من الفعل اللازم دون المتعدّي، و وزنها ثابت يدلُّ على الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة، وقد تكون مجازية للمضارع في تحرّكه وسكونه كظاهر القلب و " معتدل القامة" ولا يكون اسم الفاعل إلاّ مجازيًا له (ابن هشام، ١٩٨٠). وسميت مشبّهة لأنّها تقوم مقام اسم الفاعل في المعنى، وتُذكَرُ وتؤنث وتثنى وتُجمَع. وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزنًا. (الحملوي، ١٩٦٤).



ولم يتفق المحدثون كذلك على رأي واحد في هذا الموضوع، فالحملاوي يذكر الأوزان الغالبة للصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ وهي: أَفْعَلُ (أَحْمَر) وَفَعْلَانُ (عَطْشَان) من: فَعِلٌ، وَفَعَلَ (حَسَن) وَفَعُلَ (جُنُب) وَفَعَالَ (شُجَاع) وَفَعَالَ (جَبَان) من فَعُلَ، وَفَعَلَ (ضَحْمٌ) وَفَعُلَ (مَلْحٌ) وَفَعُلَ (صَلْبٌ) وَفَعِلَ (فَرِحَ) وَفَاعِلٌ (صَاحِبٌ) وَفَعِيلٌ (كَرِيمٌ)، وهذه الصِّغَةُ الْأَخِيرَةُ مشتركة بين البابين (فَعِلَ وَفَعُلَ)، ويذكر أنّ قياسها من غير الثلاثي مطّرد على زنة اسم الفاعل إذا أريد منه الثبوت (الحملاوي: ١٩٦٤). وإن كان لم يصرح أهذه الصِّغَةُ قِيَاسِيَّةً أَمْ سَمَاعِيَّةً.

أما (عباس حسن: ١٩٧٤) فقد قسمها إلى قسمين: قِيَاسِيَّةً سَمَاعِيَّةً، وقسم القِيَاسِيَّةَ إلى ثلاثة أقسام:

١ = الأصيل: وهو أكثرها، وهو المشتق الذي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم ليدلّ على ثبوت الصِّفَةِ لِصَاحِبِهَا ثبوتاً عاماً، نحو: جميلٌ.

٢ = الملحق بالأصيل، وهو المشتق الذي يكون على وزن اسم الفاعل أو اسم المفعول ويدلّ بقرينة على أنّ المعنى ثابتٌ لصاحبه ثبوتاً عاماً، نحو: موفور الحظّ.

٣ = الجامد المؤول بالمشتق، وهو الإسم الجامد الذي يدلّ دلالة الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ مع قبوله التّأوّل بالمشتق، نحو: تناولنا شراباً عسلاً طعمه أو عسلياً طعمه؛ فكلمة (عسل) اسم جامد يمكننا أن نؤوله بالمشتق (حلو).

وذكر أشهر الأوزان والصِّغَةُ الْقِيَاسِيَّةَ لِلصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، ولكنه بيّن أنّ هناك صيغاً قِيَاسِيَّةً متناثرةً في الكلام العربي الفصيح، وجوّز استخدام الصِّغَةُ الْمَسْمُوعَةُ أو القِيَاسِيَّةَ، ولكنه فضّل استخدام الصِّغَةُ الْمَسْمُوعَةُ، ولا سيّما المشهورة منها:

ولم يتفق من تبعه من العلماء على صيغ قِيَاسِيَّةٍ معيّنة للصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، وحتىّ عند ما كانوا يذكرون بعض الأوزان القِيَاسِيَّةَ، فقد كانوا يأتون بأمثلةٍ شاذّةٍ، ومنهم من اعتبرها سَمَاعِيَّةً (الغلاييني، ٢٠٠٠).

وقد ذكر العلماء أوزاناً عديدةً للصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، ومن أشهرها ما يأتي:

١ = اسم الفاعل أو اسم المفعول مضافاً إلى الفاعل الأول في المعنى، ونائب الفاعل الثاني في المعنى، سواء كان ثلاثياً مُجَرِّداً أَمْ فَوْقَ الثَّلَاثِي، لازماً أَوْ مَتَعَدِّياً، ويشترط فيها- أيضاً- الدلالة على الثبوت نحو: طاهر القلب، مفتحة الأبواب. وقد ذكر العلماء أوزاناً عديدةً للصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، ومن أشهرها ما يأتي:

١ = اسم الفاعل أو اسم المفعول مضافاً إلى الفاعل الأول في المعنى، ونائب الفاعل الثاني في المعنى، سواء كان ثلاثياً مُجَرِّداً أَمْ فَوْقَ الثَّلَاثِي، لازماً أَوْ مَتَعَدِّياً، ويشترط فيها- أيضاً- الدلالة على الثبوت نحو: طاهر القلب، مفتحة الأبواب.

٢ = فَعِلٌ، الذي مؤنثه: فَعِلَةٌ، يصاغ للدلالة على الأدواء الباطنة، نحو: دو، عم، جع، والعيوب الباطنة: نكد، شكس، وللدلالة على الهيجانات والانفعالات والحفّة، نحو: فرح، طرب، أي أنّها تستخدم للدلالة على الأمور العارضة التي تطرأ وتزول سريعاً فلا ترسخ ولا تستقرّ، وهي تستخدم عموماً فيما يكره من الأمور.

٣ = أَفْعَل، ومؤنثه فعلاء: ويصاغ للدلالة على الصفات الظاهرة، من الألوان، نحو: أحمر، والعيوب الجسمية الظاهرة، نحو: أعرج، والحلي، نحو: أكحل.

٤ = فَعْلَان، ومؤنثه فعلى: ويدل على خلو، نحو: عطشان، أو امتلاء، نحو: سكران، أو حزازة باطنية، نحو: غضبان، ومما يلاحظ في هذه الصفات أنها غالباً مما يزول ولا يطول أثره، وهذا ما جعل بعض العلماء يميلون إلى أنه من صفات المبالغة.

٥ = فَعِيل، الذي مؤنثه فعيلة: ويأتي للدلالة على الثبوت في الصفات الخلقية، مثل: طويل، أو المكتسبة، مثل: شريف، ويكثر هذا الوزن في باب فَعْل، نحو: ظريف، وفَعْل المضعف، نحو: عفيف، ويقال مجيئه من فَعْل، نحو: حريص (الغلاييني، ٢٠٠٠)، (الحملوي، ١٩٦٤)، (الأشموني، ١٩٩٧)، (عباس حسن، ١٩٧٤)، و(خديجة الحديثي، ١٩٦٥)، و(الأسمر، ١٩٩٣)، و(قباوة، ١٩٩٤)، (موقدة، ٢٠٠٩)، و(السمرائي، ١٩٨١).

وتعدُّ صِيغ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ جعلها أدخَلَ الْمُشْتَقَّاتِ فِي بَابِ اللَّبْسِ، فهي تصلح صياغةً ووزناً من حيث المبنى مع أكثر المشتقات لولا اختلاف معناها الذي هو الدوام والثبوت عن معاني الصفات.

فيوضح الدكتور (تمام حسان، ١٩٧٩)، أن هذه الصيغة المعرضة للإلباس تنجو منه بفضل ما يفهم منها من معنى الثبوت والدوام، فالصفة المشبهة، تشبه في مبناها صفة الفاعل كـ"طاهر" والمفعول كـ"موجود" (صفة من صفات الله تعالى)، أو المبالغة كـ"وقح" أو التفضيل كـ"أبرص وأشدق" فالمعنى يفرق كل واحد من هذه الصفات و بين الأخرى.

**توضيح :-**

- ١- إذا كان الفعل على وزن (فَعْل) فإنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ منه تشتق على ثلاثة أوزان:
  - أ- فَعْل: الذي مؤنثه فعلة، وذلك إذا كان الفعل يدل على فرح أو أمر من الأمور التي تعرض وتزول وتتجدد، مثل: فَرِحَ وفَرِحَ، تَعَبَ وتَعَبَ، طَرِبَ وطَرِبَ، ضَجَرَ وضَجَرَ.
  - ب- أَفْعَل: الذي مؤنثه فعلاء، وذلك إذا كان الفعل يدل على لونٍ أو عيبٍ أو حلية، مثل: حَمَرَ وحَمَرَ، زَرَقَ وأزرق وزرقاء، حَوَلَ وأحوَل وحولاء، عَوَرَ وأعور وعوراء، حَوَرَ وأحور وحوراء، هَيَّفَ وأهيف وهيفاء.
  - ج- فَعْلَان: الذي مؤنثه فعلى، وذلك إذا كان الفعل يدل على خلوٍ أو امتلاء، مثل: - رَوِيَ رِيَانٌ ورِيِي، عَطَشَ: عطشانٌ وعطشى، يَقْظُ: يقظانٌ ويقظي، ظَمِيَ: ظمآنٌ وظمأي.
- ٢- إذا كان الفعل على وزن (فَعْل) فإنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ منه تشتق على الأوزان الآتية: -
  - أ. فَعْل: مثل: حَسَنَ: فهو حسنٌ - بَطَلُ: فهو بطالٌ.
  - ب. فُعْل: مثل: جُنُبَ: فهو جُنُبٌ.
  - ج. فَعَال: مثل: جَبُنَ: فهو جَبَانٌ.

د. فَعُول: مثل: وَقَرَّ: فهو وَقُورٌ.

ه. فُعَال: مثل: شَجَع: فهو شَجَاع.

٣- إذا كان الفعل على وزن (فَعَل) فَإِنَّ الصِّفَّةَ الْمَشْبَهَةَ مِنْهُ الَّتِي تَخْتَلِفُ عَنْ وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَعَنْ وَزْنِ مَنْ أَوْزَانَ الْمُبَالِغَةَ، تَأْتِي غَالِبًا عَلَى وَزْنِ: (فَيْعِل)، مثل: ساد- سيِّد، ومات- ميِّت، وجاد- جيِّد. وهناك أوزان أخرى للصِّفَّةِ الْمَشْبَهَةِ، مثل:-

١- فَيْعِيل: وذلك إذا دلَّت على صفة ثابتة مثل: كريم- بخيل - شديد.

٢- فَعَل: مثل: ضَحْم- سَهْل- صَعْب- فَعَل.

٣- فِعْل: مثل: رَحُو- صِفْر- مِلْح.

٤- فُعَل: مثل: صُلْب- حُرٌّ- مَرٌّ (الراجحي، ١٩٨٤).

### عمل الصِّفَّةِ الْمَشْبَهَةِ

قال الرِّضِيُّ: "وإنَّما عملت الصِّفَّةُ الْمَشْبَهَةُ وإن لم توازن صيغها الفعل، ولا كانت للحال والاستقبال- واسم الفاعل يعمل لمشايجته الفعل لفظاً ومعنى- لأنَّها شابهت اسم الفاعل، لأنَّ الصِّفَّةَ ما قام به الحدث المشتق هو منه، فهي بمعنى "ذو" مضافاً إلى مصدره، ف"حَسَنٌ" بمعنى: ذو حسن، كما أنَّ اسم الفاعل، ومنه ما حول عنها أعني: حاسناً، كذلك محل للحدث المشتق هو منه، ف"ضارب" بمعنى ذوضرب، لا فرق بينهما إلاَّ من حيث الحدوث في أحدهما بالوضع، والإطلاق في الآخر كما ذكر. (ابن الحاجب، ١٩٨٥).

وقيل: عملت لمشايجتها اسم الفاعل بكونها تثني وتجمع وتؤنث، كما أنَّ اسم الفاعل صفة يثنى ويجمع ويؤنث. يقول ابن عصفور: "والصِّفَّةُ في هذا الباب مشبَّهة كانت أو غير مشبَّهة لا تخلو أن تكون معرفة أونكرة فإن كانت نكرة فلا يخلو أن يكون في معموها الألف واللام، أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، أو مضافاً إلى الضمير.

فإن كان فيه الألف واللام، أو كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، مثل: مررت برجل حسن الوجه، ومررت برجل حسن وجه الأخ، جاز في المعمول ثلاثة أوجه: الرِّفْع، والنَّصْب، والخَفْض، وأجودها الخَفْض، ثم النَّصْب، ثم الرِّفْع. وإن كان نكرة، جاز فيه ثلاثة أوجه: أجودها النَّصْب على الشَّبِيهِ بالمفعول به، ثم الخَفْض، ثم الرِّفْع، وإن كان مضافاً إلى الضمير جاز فيه ثلاثة أوجه: الرِّفْع في فصيح الكلام، والنَّصْب والخَفْض في ضرورة الشَّعر.

فإن كانت الصِّفَّةُ معرفة، فلا يخلو أن يكون في معموها الألف واللام، أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، أو مضافاً إلى الضمير أو إلى نكرة؛ فإن كان فيه الألف واللام، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، مثل

قولك: "مررت بالرجل الحسن الوجه، أو الرجل الحسن وجه الأخ، جاز فيه ثلاثة أوجه: التّصّب، والرّفع، ثمّ الخفض، أجودها التّصّب، ثمّ الخفض ثمّ الرّفع.

وإن كان مضافاً تصوّر فيه ثلاثة أوجه: الرّفع، والتّصّب، والخفض؛ الرّفع في فصيح الكلام، والتّصّب في ضرورة الشّعْر، والخفض ممتنع.

وإن كان نكرةً تصوّر فيه ثلاثة أوجه: الرّفع، والتّصّب، والخفض؛ التّصّب في فصيح الكلام، والرّفع قليل، والخفض ممتنع (الزجاجي، ١٩٩٨).

وتعمل الصّفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدّي لواحد، ويشترط لعملها ما اشترط لعمل اسم الفاعل من اعتمادها على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف، نحو: "محمّد حسن الوجه" فمحمّد: مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة، و"حسن" خبره مرفوع بضمة ظاهرة، وفي حسن: ضمير مستتر هو الفاعل، و"الوجه" منصوب على التشبيه بالمفعول به، ويستحقّ في عمل الصّفة المشبهة أن تضاف إلى ما هو فاعل لها في المعنى، نحو: أنت حسن الخلق، نقيّ النفس، وطاهر القلب.

### معمول الصّفة المشبهة:

وفي معمول الصّفة المشبهة أربعة أوجه: -

- ١- أن ترفعه على الفاعلية، نحو: "عليّ حسن خلقه، أو حسن الخلق، أو الحسن خلقه، أو الحسن خلق الأب."
- ٢- أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة، نحو: علي حسن خلقه، أو حسن الخلق، أو الحسن الخلق، أو الحسن خلق الأب."
- ٣- أن تنصبه على التمييز إذا كان نكرة، نحو: "علي حسن خلقاً، أو الحسن خلقاً."
- ٤- أن تجرّه بالإضافة، نحو: "علي حسن الخلق، أو الحسن الخلق، أو حسن خلقه، أو حسن خلق الأب، أو الحسن خلق الأب."

واعلم أنّه يمتنع أن تكون الصّفة مقرونة بـ "أل" والمعمول مجرّداً منها، مضافاً إلى ضمير الموصوف الخالي منها، نحو: "عليّ الحسن خلقه،" بل الصّواب: "عليّ الحسن الخلق."

كما يمتنع أن تكون الصّفة مقرونة بـ "أل" والمعمول مجرّداً منها خال من "أل" والإضافة، نحو: هذا العظيم شدة بأس "بل الصّواب: "هذا العظيم شدة البأس."

كما يمتنع أن تكون الصّفة مقرونة بـ "أل" والمعمول مجرّداً منها مضافاً إلى مضاف لضمير الموصوف الخالي منها، نحو: "عليّ الحسن خلق والده" بل الصّواب: "عليّ الحسن خلق الوالد." (محمود حسين، ١٩٩٧)

## الخلاصة

يجوز في معمول الصفة المشبهة ثلاثة أوجه:

١- الرفع على الفاعلية، نحو: " يعجبني الرجل العظيم نسبه، " (٢)-التصب على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة، نحو: "العظيم النسب" أو على التمييز إذا كان نكرة، نحو: "العظيم نسبًا." (٣)- الجرُّ على الإضافة، نحو: "العظيم النسب." (ابن عصفور، ١٩٩٨).

وهل تجوز الأوجه الثلاثة في جميع الأحوال؟

إذا كانت الصفة المشبهة مجردةً من "أل" جاز في معمولها الأوجه الثلاثة أيًا كان المعمول، وإذا كانت الصفة مقترنة بـ"أل" جاز الرفع والتصب في جميع صور المعمول؛ أمَّا الجرُّ فيجوز في صورتين فقط هما:

١- أن يكون المعمول معرفًا بـ"أل" نحو: "العظيم النسب."

٢- أن يكون المعمول مضافًا إلى ما فيه "أل" نحو: "العظيم نسب الأصل" (ابن عصفور، ١٩٩٨).

## الخاتمة

فالواقف على هذه الدراسة يدرك تباين التعريفات للصفة المشبهة وآراء العلماء من حيث الاتفاق والاختلاف وأن اللغويين القدامى الأوائل كسيبويه والمبرد لم يعرفوها صراحة تعريفًا جامعًا ولكن قد ذكروها وسموها الصفة المشبهة دون الإفاضة في تعريفها، وتحدث سيبويه عن إعمالها، وأنها تذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام، وتثنى وتجمع بالواو والنون، وأما المحدثون فقد أفاضوا في تعريفها كما قد أسهب الغلاييني في توضيح المقصود بالصفة المشبهة وأنها مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، وقد كشفت هذه الدراسة عن علاقتها باسم الفاعل وذكرت آراء العلماء اتفاقًا واختلافًا فيما بينهما، كما بسطت الدراسة عن أقسامها في التشبيه عمومًا أو خصوصًا أو اختلافًا، ويسرت طريقة الوصول إلى معرفة أوزانها الغالبة المشهورة وصياغتها من الفعل اللازم دون المتعدي، وبيّنت دلالتها على الحاضر الدائم كما أنها قد تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه: "كظاهر القلب" و " معتدل القامة" كما صرح به ابن هشام، وتحدثت عن اختلاف العلماء في قياسيتها والرضي لا يرى قياسيتها إلا ما جاء من الألوان أو العيوب الظاهرة كأسود وأعور على وزن أفعل، فهي أدخل المشتقات في اللبس، وصرحت الدراسة أنها تعمل لمشابهة اسم الفاعل، وتعمل رفعًا ونصبًا على وجهين وجرًا بالإضافة.

## المراجع

القرآن الكريم.

- ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله ابن عقيل العقيلي الحمداي. (١٩٦٤). شرح ابن عقيل، علي ألفية ابن مالك. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة السعادة.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. (١٩٨٠). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الندوة الجديدة.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي. (١٩٨٢). شرح جمل الزجاجي. تح: صاحب جعفر أبو جناح. الموصل: مؤسسة دار الكتاب.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. (٢٠٠١). شرح المفصل، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الحاجب، (١٩٨٥). شرح الكافية في النحو، بيروت: دار الكتب العلمية.
- أحمد، علي الحملاوي. (١٩٦٤). شذا العرف في فن الصرف، مصر: مصطفى الباي الحلبي.
- تمام حسان. (١٩٧٩). اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حامد، أحمد حسن، وجير يحيى عبد الرؤوف. (١٩٩٩). الواضح في علم الصرف، نابلس: الدار الوطنية للترجمة والطباعة.
- خديجة الحديثي. (١٩٦٥). أبنية الصّرف في كتاب سيبويه. بغداد: مكتبة النهضة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٩٥). الكتاب، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- عباس حسن. (١٩٧٤). النحو الوافي، مصر: دار المعارف.
- قباوة، فخر الدين. (١٩٩٤). تصريف الأسماء والأفعال، ط٢، بيروت: مكتبة المعارف.
- موقدة، سمير محمد عزيز: (٢٠٠٩). الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس. القاهرة: مصر.
- الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي. (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأسمر، الراجي. (١٩٩٣). المعجم المفصل في علم الصرف، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأشموني. محمد بن علي الصبان. (١٩٩٧). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الراجحي، عبده، (١٩٩٩). التطبيق الصرفي، ط١، الرياض: مكتبة المعارف.

- الزّمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر. (٢٠٠٤). **المفصل في علم العربية**، ط ١، عمان: دار عمار.
- السمرائي، فاضل صالح. (١٩٨١). **معاني الأبنية في العربية**، ط ١، الكويت: جامعة الكويت.
- الغلاييني، مصطفى. (٢٠٠٠). **جامع الدروس العربية**، القاهرة: دار الحديث.